



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
تقرير



حول أشغال الندوة البرلمانية حول موضوع:

"أسس الشراكة والتعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط"

بمناسبة "اليوم المتوسطي"

مقر مجلس المستشارين، 21 مارس 2009

إعداد: سعد غازي، رئيس مصلحة المنظمات الدولية

في إطار احتفاله بيوم 21 مارس "اليوم المتوسطي"، نظم مجلس المستشارين ندوة برلمانية حول "أسس الشراكة والتعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط". وتدخل هذه المبادرة في إطار تفعيل القرار الوارد في إعلان فاس الصادر عن اجتماع مجموعتي العمل حول "حوار الديانات والحضارات" و"الهجرة" التابعتين للجنة الثالثة الدائمة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والذي انعقد بمدينة فاس خلال شهر يونيو 2008 والقاضي بجعل يوم 21 مارس "اليوم المتوسطي"، تنظم خلاله كل البرلمانات الوطنية الأعضاء في هذه الجمعية البرلمانية أنشطة ذي صلة بالموضوع.

كما يهدف هذا اللقاء الذي تمحورت مداخلته حول "البعد السياسي للشراكة والتعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط" و"عوامل وآليات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الفضاء المتوسطي" و"أفاق الحوار بين الحضارات والثقافات واحترام حقوق الإنسان في الدول المتوسطية" وشارك فيه كل من أعضاء مكثبي مجلسي البرلمان ورؤساء اللجان والفرق والسيدة Paulette BRISEPIERRE، الرئيسة الشرفية لمجموعة الصداقة بين مجلس الشيوخ ومجلس المستشارين، نائبة رئيس لجنة الحوض المتوسط وسفراء الدول المتوسطية المعتمدون بالمغرب والأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وممثل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ورئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب ورئيس مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية الدولية إلى تشجيع التواصل وتعزيز التعاون بين مجلس المستشارين ومختلف المؤسسات ذات الاهتمام بالشأن

المتوسطي كالفعاليات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ورؤساء الجامعات والباحثين الأكاديميين.

وللإشارة، فتجسد هذه الجمعية البرلمانية، التي تأسست خلال المؤتمر البرلماني الدولي حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط والمنعقد سنة 2005 باليونان، آلية دائمة للحوار والتفاوض بين جميع شركاء البحر الأبيض المتوسط، بحيث تعمل على تطوير التعاون بين أعضائها ضمن مجالات عملها، وذلك بترقية الحوار السياسي والتفاهم بين البرلمانات المعنية. كما تسعى إلى معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك من أجل تشجيع وتعزيز الثقة بين دول المتوسط بهدف ضمان الأمن والاستقرار الإقليميين وتعزيز السلام وتوحيد جهود الدول المتوسطية بروح الشراكة الحقيقية من أجل ضمان تميمتها المنسجمة.

ورقة تقنية حول الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

نبذة عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

بعد تنظيم سبعة مؤتمرات برلمانية دولية حول الأمن والتعاون في أوروبا (1973 - 1991)،
باشر الاتحاد البرلماني الدولي عملية مماثلة على صعيد البحر الأبيض المتوسط. وتم عقد أول مؤتمر
برلماني دولي حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط في مدينة ملاقا (إسبانيا) في سنة
1992. وأفضى هذا المؤتمر إلى وضع نظام دائم للحوار والتفاوض بين جميع شركاء البحر الأبيض
المتوسط. ويمثل هذا النظام في اجتماعات نصف سنوية تنظم لدى انعقاد المؤتمرات البرلمانية
التأسيسية. وعقد المؤتمر البرلماني الدولي الثاني في لافاليت (مالطا) في سنة 1995، وعقد المؤتمر
الثالث في مارسيليا (فرنسا) في سنة 2000 حيث اقترح إنشاء جمعية برلمانية للبحر الأبيض
المتوسط، وقامت اللجنة التحضيرية بدراسة النظام الداخلي لهذه الجمعية، حيث طرح على المؤتمر
الرابع الذي انعقد في نوبليا (اليونان) 2005، وتمت الموافقة على التعديلات النهائية عليه. وتم إقرار
تشكيل الجمعية على أن تمر في فترة انتقالية وبعد مناقشة قصيرة حول مكان انعقاد الاجتماع الأول
لهذه الجمعية وافق المؤتمر على قبول الدعوة المقدمة من مجلس الأمة الأردني على عقد هذا الاجتماع
في المملكة الأردنية الهاشمية.

وتعتبر الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الآلية الوحيدة من نوعها التي تندمج فيها،
على قدم المساواة، كل الدول المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط.

الدورات التي عقدت:

- الدورة الأولى للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط: عمان/الأردن، 11 - 12 سبتمبر 2006
- الدورة الثانية للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط: فاليتا/مالطا، 22 - 24 نونبر 2007
- الدورة الثالثة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط: إمارة موناكو 13 - 15 نونبر 2008

الرئيس الحالي: (فرنسا) Rudy Salles، نائب رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية

* ينتخب الرئيس لمدة سنتين: بالتناوب بين دول الشمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط

الرئيس الشرفي: عبد الواحد الراضي (الرئيس السابق للجمعية)

مقر الأمانة العامة: لافاليت (جمهورية مالطا)

الدول الأعضاء:

ألبانيا والجزائر والبوسنة والهرسك وقبرص وكرواتيا ومصر وإسبانيا وجمهورية مقدونيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ولبنان وليبيا ومالطا والمغرب وموناكو وصربيا والجبل الأسود وسلوفينيا وسوريا وفلسطين وتونس وتركيا، إضافة إلى دولتين غير متاخمتين ترتبط حياتهما الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية مباشرة بالبحر الأبيض المتوسط، وهما الأردن والبرتغال.

اللجنة الدائمة الأولى حول التعاون السياسي والتعاون المتعلق بالأمن

● اللجنة الخاصة بالشرق الأوسط

● قوة العمل الخاصة حول الطاقة

اللجنة الدائمة الثانية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

● قوة العمل الخاصة حول البيئة والتغير المناخي

● قوة العمل الخاصة حول الإدارة المتكاملة للموارد

● قوة العمل الخاصة حول التجارة الحرة

اللجنة الدائمة الثالثة حول الحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان

● قوة العمل الخاصة حول قضايا النوع والمساواة

● قوة العمل الخاصة حول الهجرة

● قوة العمل الخاصة حول الحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان

الجلسة الافتتاحية



افتتح أشغال هذه الندوة السيد المعطي بنقدور، رئيس مجلس المستشارين، حيث ألقى خطابا، أكد فيه على أن مثل هذه المبادرات جديرة بالتنويه وتستحق كل الدعم والتشجيع لأنها تتيح لكافة البرلمانات المتوسطة مناسبة سنوية للتداول والتفكير في القضايا التي تهم المنطقة والتي أصبحت اليوم فاعلا رئيسيا في العلاقات الدولية بحكم مواردها البشرية والطبيعية الغنية. كما دعا السيد رئيس مجلس المستشارين إلى ضرورة وضع أجندة على المدى القريب والمتوسط والبعيد تستوعب المناحي المتعددة لمنظومة التعاون وتعمل على إعادة توجيه سياسات الشراكة حتى تأخذ بعين الاعتبار تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعيشها العالم وكذلك الحاجيات الملحة لشعوب جنوب البحر الأبيض المتوسط، بما يسهم في انجاز التلاحم الاجتماعي والاقتصادي بين ضفتي جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط.



ومن جهته، وفي كلمة ألقاها بالنيابة عن رئيس مجلس النواب، شدد السيد لحسن الداودي، النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، على ضرورة انخراط البرلمان المغربي في البناء الأوروبي والمتوسطي وتيسير التعاون بين بلدان المنطقة وخاصة مساهمته في الحوار بين شعوب الضفتين الجنوبية والشمالية، باعتباره شريكا فاعلا وصادقا في بناء الآليات الضرورية لهذا الصرح وملتزما ببناء علاقات دولية أكثر إنصافا وديمقراطية.

كما أبرز السيد لحسن الداودي على أن التحدي الأول المطروح على دول المتوسط يتمثل في بناء السلم والاستقرار والأمن المشترك. وأضاف أن الحديث عن السلم يعني بالضرورة الحديث عن مشاكل الشرق الأوسط وطالب في هذا السياق أوروبا أن تتصرف وفق القيم التي قامت عليها حضارتها، وذلك في التعااطي مع القضية الفلسطينية.



كما استمع المشاركون خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة إلى كلمة السيد محمد تيتني العلوي الإدريسي، أمين مجلس المستشارين، رئيس اللجنة الثالثة الدائمة المعنية بحوار الحضارات والثقافات والهجرة والنوع التابعة للجمعية البرلمانية المتوسطية والتي أكد فيها على الأهمية الخاصة لهذه الجمعية، والمهام المنوطة بها كإطار لتدارس مختلف التحديات والمشاكل الكبرى المطروحة بالمنطقة المتوسطية في مختلف الميادين، والسبل الكفيلة بتحقيق آمال شعوب المنطقة في ضمان الرخاء المشترك وترسيخ السلم والأمن.

وفي هذا السياق، دعا السيد محمد تيتني العلوي الإدريسي إلى العمل على استشراف وتحديد الأولويات والأهداف المشتركة. كما حث على جعل هذا اللقاء مناسبة للتفكير بعمق في مختلف الحلول واستنباط الآليات والمناهج قصد تحقيق الغايات المرجوة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الوقوف على مدى تطبيق ومتابعة القرارات الصادرة عن دورات الجمعية ومن بينها خلق فضاء للحوار والتبادل الثقافي بين شباب المتوسط سواء على مستوى الجامعات أو

البرلمانات ومنح جائزة أفضل بحث جامعي حول الشأن المتوسطي وإنشاء جامعة متوسطة بمدينة فاس وخلق شبكة برلمانات الطفل بدول البحر الأبيض المتوسط.



السيدة **Paulette Brisepierre**، الرئيسة الشرفية لمجموعة الصداقة

بين مجلس الشيوخ الفرنسي ومجلس المستشارين المغربي، ونائبة رئيس اللجنة المعنية بحوض المتوسط، عبرت عن فخرها وسعادتها للمشاركة في هذا اللقاء الهام الذي يشكل مناسبة للتداول في القضايا ذات الاهتمام المشترك وأكدت بالمناسبة على دور الشراكة الأوروبية المتوسطية في تعزيز وتطوير العلاقات بين الشمال والجنوب، وما تتيحه من آفاق واعدة على جميع الأصعدة من أجل بناء مستقبل أفضل، ومن أجل تنمية، تعود بالنفع المشترك على شعوب المتوسط في ظل حوار وشراكة، مفعمين بقيم السلامة والتضامن.

كما شددت السيدة **Brisepierre** عن التزامها المتواصل بالعمل على انخراطها في كل المبادرات الرامية إلى دعم التعاون والشراكة بين دول البحر الأبيض المتوسط، مؤكدة في نفس الصدد على أن المغرب يعتبر لاعبا أساسيا ومحوريا في مسلسل الشراكة المتوسطية، إذ يتمتع بمصداقية في المنطقة ويلعب دورا طلائعيا على المستوى الجهوي والقاري والدولي في تحقيق التكامل والاندماج.



وفي معرض مداخلته المتعلقة بتقديم وثيقة "الوضع المتقدم" في الشراكة الذي منحه الاتحاد الأوروبي للمغرب، قال السيد نبيل دغوشي، مدير الشؤون الأوروبية بالنيابة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أن هذا التطور يجسد اعترافا من الطرف الأوروبي بجهود المملكة المغربية في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسياستها المتعلقة بعصرنة المجتمع والدولة، كما يعتبر أيضا تلميحا وتكريسا لما عرفته علاقات الطرفين من تراكبات إيجابية وللطابع المتميز والغني للشراكة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي. وأضاف السيد ممثل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون أن الوضع المتقدم وكما جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مارس 2000 حول الموضوع يأتي تلبية لتطلعات المغرب المستمرة والمشروعة بتطوير علاقاته مع الاتحاد الأوروبي. كما تعد هذه الخطوة تجسيدا للصورة الايجابية التي يحظى بها المغرب لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي كشريك استراتيجي يتمتع بمصداقية كاملة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفيما يخص المقتضيات المتعلقة بتعميق التعاون السياسي بين الطرفين، أبرز السيد نبيل دغوشي على أن الوثيقة تقترح إنشاء لجنة برلمانية مشتركة بين المؤسسات التشريعتين، بالإضافة إلى مكوناتها الحزبية، بحيث تنعقد بشكل منتظم وتعمل على المساهمة في تطوير وتعميق أسس الشراكة والتعاون بين الطرفين.



من جهته، وفي معرض مداخلته حول موضوع "الاتحاد من أجل المتوسط"، أكد السيد عبد الحق عزوزي مدير المركز المغربي المتعدد التخصصات للدراسات الإستراتيجية والدولية، على أهمية هذا اللقاء الذي يندرج في سياق الحرص على دعم سبل الشراكة والتعاون، وذلك عن طريق حوار دائم وفعال بين مكونات دول المتوسط. ورأى أن هذا المشروع سيمكّن من إيجاد حلول شجاعة لرجال ونساء يعيشون ضمن ثقافات ومناطق مختلفة، مشدداً على أن تنوع الحضارات بين مكونات هذا الفضاء مصدر حوار وتفاهم وتضامن وتعاون في بناء السلم واحترام الاختلاف والنقد البناء، بعيداً عن كل أشكال التطرف والعنف والإقصاء. وأضاف انه يجب العمل على تشجيع تربية صلبة مبنية على المعرفة الدقيقة والموضوعية للأنا والآخر، واحترام الخصوصيات الثقافية، مبرزاً في نفس السياق على أن الحوار ضرورة وجودية للتعايش السلمي لاعتماد القيم والمبادئ الإنسانية التي تكوّن الجذع المشترك لكل الحضارات والثقافات والأديان.

كما دعا السيد عبد الحق عزوزي إلى إعداد مقاربة شمولية لسن سياسات اجتماعية واقتصادية كفيّلة بتقليص الهوة بين دول الشمال والجنوب في إطار تكامل وازن ومتكامل مبني على المصالح المشتركة لدول المتوسط.

أما بخصوص البناء المغاربي، فاعتبر السيد عبد الحق عزوزي، أنه بإمكان المغرب العربي أن يلعب دوراً مهماً داخل الاتحاد من أجل المتوسط في إطار "مسلسل برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، وأكد على أنه لا يمكننا أن ننجح في لعب هذا الدور إلا إذا تم بناء المغرب العربي وإرساء الثقة بين المجتمعات المغاربية وتحقيق الاندماج، مشدداً على أن الحوار الجدي والتشاور

الدائم يعدان من بين السبل الكفيلة بتنشيط وتسريع وتيرة التعاون بين الحكومات والقطاعات على مستوى المغرب العربي.

ملخص المداخلات خلال بقية الجلسات



السيد المستشار الحبيب لعليج، رئيس لجنة الخارجية والحدود والمناطق

المحتلة والدفاع الوطني، تطرق في معرض مداخلته أمام المشاركين لمختلف المراحل التي شهدتها الفضاء المتوسطي ابتداء من الحقبة الاستعمارية وما بعد الاستعمار، حيث استعرض مبادرة الحوار العربي الأوروبي كنتيجة للأزمة المترتبة عن حرب أكتوبر 1973. مما أدى إلى مأسسة العديد من مجالات التعاون، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي ومهد لاحقا لبروز مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، وذلك من خلال إعطاء الانطلاقة لمسلسل برشلونة بالرغم مما عرفه هذا المشروع من تأثر.

ثم انتقل بعد ذلك لتسليط الضوء على وثيقة "أوروبا الموسعة : الحوار إطار جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه" والذي قدمته اللجنة الأوروبية في 11 مارس 2003، حيث شكلت إطارا مرجعيا مؤسسا لعلاقات جديدة بين ضفتي الحوض المتوسطي. إلا أن هذه المبادرة بدورها لم تسلم من الانتقادات وأبانت عن فشلها في وضع سياسية واضحة المعالم للشراكة بين دول المتوسط لينطلق بعد ذلك مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. ودعا في هذا الإطار إلى تكثيف الجهود من أجل إنجاح هذا المشروع، ليختتم مداخلته بالحديث عن الآفاق والمستقبل السياسي للحوض المتوسطي.



المستشار السيد عبد الحق التازي، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة

والتعادلية، دعا في كلمته بهذه المناسبة إلى احترام وتطبيق المبادئ المتفق عليها دوليا وعلى رأسها :

- الاحترام الكامل لحقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية
- الأخذ بالديمقراطية الحقة كنظام للحكم
- إشراك المواطنين في تسيير الشأن العام
- تعزيز اللامركزية والعمل بالجهوية الموسعة
- تعزيز دور القضاء وضمان استقلاليته
- العمل المستديم من أجل إقرار السلم في المنطقة وتسوية الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية.
- الوحدة الترابية للملكة شمالا وجنوبا
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وإقامة معاهدات حسن الجوار.



ومن جهته، شدد المستشار السيد ادريس مرون، رئيس الفريق

الحركي، على ضرورة العمل على توفير سبل الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المتوسطة من أجل ضمان تكافؤ الفرص بين الضفتين الجنوبية والشمالية رغم تباين البنيات الاجتماعية واختلاف القدرات الاقتصادية والتكنولوجية حتى تكون الشراكة حقيقية ومتوازنة. وخلص إلى أنه من بين الآليات الأساسية للاندماج الاقتصادي والاجتماعي لدول حوض

البحر الأبيض المتوسط :

- العمل على خلق بنك متوسطي يسهر على تمويل المشاريع الكبرى بضفتي المتوسط.
- إحداث بورصة للطاقة تؤمن تزويد كافة دول المنطقة بالموارد الطاقية وتؤمن التبادل والتكامل الطاقى بينها.
- خلق وكالة متوسطة لحماية البيئة ورصد التغيرات المناخية وآثارها على المنطقة.
- وضع استراتيجية مندمجة للتدبير والحفاظ على الثروة المائية بالمنطقة.
- خلق مرصد متوسطي للبحث التكنولوجي والعلمي يساهم في تأهيل الكفاءات وتبادل الخبرات.
- وضع سياسة متوسطة لضمان الأمن الغذائي بالمنطقة.



السيد المستشار محمد الخضوري، رئيس الفريق الاشتراكي، تطرق في

كلمته، لأهم تحديات التكامل الاقتصادي والتوازن الاجتماعي في الفضاء المتوسطي، حيث أحال على الظرفية العالمية الصعبة التي تفرض أكثر من أي وقت مضى تكتل مكونات دول المتوسط من أجل المواجهة الجماعية لما هو قادم من أزمات مالية واقتصادية واجتماعية ومناخية.

ودعا في هذا الإطار كافة حكومات دول المتوسط لإقرار السياسات الميدانية الكفيلة بتنفيذ كل التوصيات والاقترحات والبرامج وخطط العمل التي تم إقرارها سواء على المستوى الأوروبي و المتوسطي، أو على مستوى الأمم المتحدة أو الاتحاد البرلماني الدولي وفي الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.



ومن جانبه، عبر السيد Stéphane Rostiaux، رئيس بعثة المنظمة الدولية

الهجرة بالرباط عن امتنانه بالدعوة للمشاركة في هذا اللقاء الهام، بمناسبة حلول ذكرى اليوم المتوسطي، بما نتيجته هذه المناسبة من إغناء الحوار، وتبادل الآراء حول سبل تدعيم أسس الشراكة والتعاون المتوسطي.

وذكر بهذا الخصوص بمحدودية السياسات الوطنية في معالجة ظاهرة الهجرة، والتي تتطلب

إعداد تصور ومقاربة شمولية بين دول الشمال والجنوب.

وأكد على ضرورة إعداد سياسات اقتصادية واجتماعية من اجل تفعيل الشراكة بين دول المتوسط، دون أن يغفل الحديث عن أهمية مراعاة الحقوق الإنسانية للمهاجرين طبقا للمقتضيات الدولية.



ومن جانبه، أكد السيد المحجوب الهبة، الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على ضرورة أنسنة سياسة الهجرة بالحفاظ على جميع حقوق ومكتسبات المهاجرين، مذكرا في هذا الصدد بتوصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التي يحملها تقريره الخاص بوضعية حقوق الإنسان في المغرب، والتي مفادها حث الحكومة على الاعتراف باختصاص اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، في تلقي ودراسة الشكايات الواردة من الأفراد أو بالنيابة عنهم، في حالة تعرض حقوقهم الفردية المقررة بموجب الاتفاقية الدولية للمهاجرين للانتهاك. وأضاف أن وضع قانون خاص بالهجرة ليس فقط آلية يجب أن تكون مسايرة وملائمة للمواثيق الدولية، بل يجب القبول والنهوض بثقافة تؤمن بالاختلاف والآخر. كما شدد السيد الأمين العام على ضرورة ابتعاد المقاربة المنتهجة في مجال تدبير الهجرة عن الهاجس الأمني، قائلا في هذا الصدد أن المقاربة الأمنية أبانت عن محدوديتها، داعيا في الوقت نفسه إلى تبني سياسة متوازنة فيما يخص مواجهة الهجرة، تأخذ بعين الاعتبار حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. كما حث على ضرورة اعتماد اتفاقيات على مستوى دول البحر الأبيض المتوسط ملزمة قانونا، مضيفا أن مثل هذه اللقاءات تشكل مناسبة سانحة لتمحيص هذه الاتفاقيات.

وشدد على ضرورة الاهتمام بأوضاع المهاجرين الذين يفدون على المغرب لإعطاء قوة ومصدقية للتفاوض حول قضايا المهاجرين المغاربة بالخارج.

وخلص السيد المحجوب الهبة إلى أنه ينبغي نهج مقاربات جديدة تعتمد التبادل الثقافي كركيزة، حيث يمكن من خلالها أن تتعرف الشعوب على ما هو إيجابي وما هو سلبي في ثقافتها.



مداخلة المستشار السيد محمد الأنصاري، رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق

الإنسان، تمحورت حول التذكير بأهمية انخراط المغرب في مسلسل الشراكة الأوروبية ومتوسطة مع ما يتيح هذا التعاون من آفاق على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

بعد ذلك أشار إلى مكانة بلادنا، وما تحضى به من تميز بفضل مسارها الديمقراطي، وترسيخ مبادئ دولة الحق والقانون. وأشاد بهذه المناسبة بتبني المغرب لثقافة الحوار بين الحضارات، والحرص على دعم التعايش بين الديانات وتعدد الثقافات في إطار من التسامح والتصدي لكل أشكال التمييز والعنصرية وببذ كل أشكال الغلو والتطرف والإرهاب وكل الظواهر التي من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة استقرار العالم وتهديد الأمن والسلام الدوليين.



انصب تدخل المستشار السيد عابد اشكايل، عضو فريق التجمع والمعاصرة،

حول ضرورة الاهتمام ببذل المزيد من الجهود من أجل أن يتصدر الحوار بين الحضارة العربية والإسلامية، والحضارات الأخرى الأولوية في التفاهم والتعايش والاحترام المتبادل لخصوصيات وقيم المجتمعات المتوسطة. ودعا إلى:

- تشجيع الحوار الثقافي
- وضع سياسة جديدة تكفل الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان على أساس المساواة والاحترام المتبادل واحترام التعددية والتباين والخصوصيات الثقافية
- التأكيد على مشاركة المرأة في الحياة السياسية
- معالجة القضايا الأساسية التي تعتبر محركا للاضطرابات الاجتماعية والنزاعات بين دول البحر الأبيض المتوسط
- ترسيخ قيم المساواة والاحترام المتبادل للهويات الأصلية والتوفيق بين الخصوصيات.



دعا السيد امبارك السباعي، رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، في معرض

مداخلته إلى ضرورة العمل على :

- نشر ثقافة السلام وإيقاف كل أسباب النزاعات وحلها وعلى رأسها قيام الدولة الفلسطينية، وإنهاء كل أشكال الاستعمار والاحتلال
- التطبيق النزيه لقواعد القانون الدولي وتجاوز كل أشكال التوظيف اللاموضوعي لهذه القوانين والمواثيق الدولية
- توسيع دائرة الوعي بخصوص الحق في التنوع وفي الاختلاف والعمل على بناء منظومة فكرية وأخلاقية

- تعزيز الأمن العالمي، حيث أشار أن الأمن الوطني لا يتمثل فقط في الأمن السياسي والعسكري، بل ضرورة تحقيق الأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن الاجتماعي الذي أصبح مهدد بفعل الأزمة المالية العالمية الخائفة التي تهدد انهيار الاقتصاد العالمي وبالتالي أصبح من اللازم البحث عن بدائل من أجل توازنات تحفظ المصالح لجميع دول المنطقة ودول العالم
- تعزيز الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان.

السيد مصطفى الكانوني، عضو فريق التحالف الاشتراكي، ركز في كلمته التي



ألقاها بالنيابة عن رئيس الفريق على أهمية الحوار بين الحضارات كآلية للتعاون في البحر الأبيض المتوسط، حيث أشار إلى المبادئ العالمية والقيم المشتركة للحضارة

ومبادئ الفهم المتبادل والتسامح والتعاون في مختلف الميادين الثقافية وحقوق الإنسان، مؤكدا على أن حوار الحضارات لا بد من أن يتأسس على القيم المشتركة مثل احترام الحياة الإنسانية، والحاجة إلى القيم الروحية والتعايش الإنسان، مما يستلزم العمل على تشجيع الحوار ودعمه، وبالخصوص من طرف المؤسسات البرلمانية.

ومن جهته أكد السيد عبد الحميد المريني، منسق الشبكة المغربية الأورومتوسطية، وهي

شبكة تضم مجموعة من جمعيات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والنقابية، على أهمية الشراكة في تدعيم سبل التعاون ودعا في هذا الإطار بعقد المزيد من اللقاءات حول الموضوع.



السيد عبد الكريم بلكندوز، أستاذ جامعي متخصص في موضوع الهجرة،

ركز حديثه حول مشاركة أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج في الانتخابات الوطنية ودعا في هذا الصدد إلى العمل على الاهتمام بالمهاجرين وطالب المجلس الأعلى للجالية المغربية المقيمة بالخارج إلى القيام باستشارات مع الجالية ومع الأحزاب في أفق إعداد تعديلات لقانون انتخابي يضمن المزيد من الحقوق لهذه الفئة.